كونه مستقيما لا اعوجاج فيه بوجه او في حال كونه مائلا اليه ميلا كليا معوجا عاسرا اعراضا كليا فقوله اولا استقام كون
من الموصوفين اشارة الى حصول الايمان وقوله والتزم وجعل قيد حسنا اشارة الى الاستقامة في نور الايمان
والاعراض بالكلية عما سواه قوله لكن لا يكون من المشركين لا يكون نبيا من عباده او نبيا
لان ذلك مبعد كورنى قوله اولى الابتدا بالصدور من صدور الله فان قرئ على صيغة الكلام على زيد فاعرف
زائد وهو من عرض هواه في الف بعيد ذكر ان غيره كان ذكر شركا وهذا هو الذي يسميه اصحاب البديع التخلص ثم
قال قوله كما لا ينفع من دون الله لما ينفعك ولا يقربك اشارة الى تمام هذا الحد فمن لا تأثير لحي ولا جماد
موجود بايجاده والممكن لذاته معدوم بانظر الى ذاته وموجود بالنظر الى ايجاده كما ان كذلك فما سوى الله لا وجود له
بايجاد الحق وعلى هذا التقدير دلالة ما الحي ولا اضاراً الى كل شيء هالكة وجهه وانما كان كذلك بحكم الا بقاء ولا يرجع الى ما ذكرتم قال الله تعالى في حق الانبياء فعلت فاذا انا من الظالمين اي
اي فاستغلت في طلب المنفعة ودفع المضرة من غير الله فانه من الظالمين لان الظلم عبارة عن وضع
الشيء في غير موضعه فاذا كان ما سوى الحق معزولا عن التصرف كان اضافة التصرف الى ما سوى الحق وضعا
للشيء في غير موضعه فيكون ظلما وطلب الانتفاع بالاشياء التي خلقها الله تعالى لانتفاع العباد من
الطعام والشراب ونحوها لانا في الرجوع بالكلية الى الله شرط ان يكون بعد حصول هذه المرتبة الدنية من
هذه الاشياء مشاهدا لقدرة الله في وجوده واحسانه في ايجاده المحكم وابداعه الناقع فيها وجاريا بها
في نفسها وذواتها معدومة هالكة ولا وجود لها ولا بقاء ولا تأثير الا بايجاد الله تعالى وابقائه وافاضة ما فيها
من الخواص عليها بجوده واحسانه انه قد قرر بقوله وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يمسسك الله بخير فهو على
كل شيء قدير فنفى ان يكون كاشف الضر والخير الا الله تعالى وهذا يقتضي ان يكون الله تعالى مسندا اليه وان جميع
الكائنات مسندة اليه ولزوم والملزوم فانتفى منه كما يحتاج اليه فيما كان كل واحد من الخير والضر ابتداء الله تعالى فلزم ان يكون الكفر والاباحة والخطأة والعصيان والردة والاكراه والالام والمذلة واقعة بقدرة الله تعالى وقضائه
ان قضى لاحد شرا فلا كاشف له الا هو وان قضى لاحد خيرا فلا راد لفضله انتهى قوله ولم يستثن اي لم يقل ان
يشأ الله بخير فالامر فضله لا هو لانه قد فرض تعلق بخير تنزيه واقع بارادة الله تعالى لا يرفع الا استثناء معنى بحسب الصنعة
فانه لم يرض ان تعلقه به مراد بالذات الحالي استثناء وقوله لك وان يردك بخير معناه وان يرد بك الخير فالكاف تأتي
كل واحد منها بالاخبار كل واحد من العبارتين مع ان المتصدق الانظار يؤثر على ارادة العناية بالمقدم
قوله وان يرد بخير كذلك آن المتصدق هو الله تعالى وسار الخيرات محاربة لاجل وحدة الرجعة لا استثناء لان
هذا التركيب لم سورة لم يشرع لعموم الحكم لا ورد واما ان شرع لشرع ومعنيان سورة هود
عليه السلام مكية كيف ان كان الاسم التوقيفي كون مبتداء وكما خبره وان كان سمي كورة على حذف المضاف اي سورة
والاعجاز من حيث دلالته على ان المتحدي به مؤلف من جنس ما يكون منه كلامهم فلو لا انه من كلام الله لكان
كون كتابا جديدا مخرجا وذكر احكاما وآيات فعل ينظما محكما لا يتبع فيه تفصل الاحكام كما بناء الحكم

الحكم وان كان كل واحد من الكتابين يشتمل على شيء منها والفاظ احكامها عبارة عن تحقيق مدلولاتها بالحجج و
الدلائل الواضحة التي جعلت محكمة اي مشتملة على تتمة الحكم النظرية والعلمية فان العلم اما ان تتعلق به
لا تتعلق لها بالعمل بل المقصد بها مجرد الاعتقاد كمعرفة الصانع ووحدته وسار صفات جلاله وجماله ومعرفة
الملائكة والكتب والرسل واليوم الاخر وما فيه من نحو القصاص والميزان واما علمية متعلقة بكيفية
العمل وهي قسمان احدهما ما يتعلق بتهذيب الاعمال الظاهرة ويسمى علم الفقه والكلام يتعلق بهذيب
الاعمال وان حاول اباطنة وهو علم التصفية ورياضة النفس والبحث في العلم كما يساوي الزاد
الكريم والكتاب الحكيم في بيان هذه الانواع قوله ثم فصلت بالفوائد من العقائد بالفوائد متعلق بمفصلة
ومن العقائد بيان للفوائد يقال عقد منضدا اجمل بين كل لؤلؤتين بخرزة فهي قوله كنظم فصلت
ان اياته رتبت بالفوائد كما ترتيب العقود بالفرائد قوله او بجعلها سورا جعل ايات هذه السورة
الكريمة سورا وذكر معنا هذه السورة وايا تها في سورة متفرقة وايات متعددة من التفصيل
بمعنى التمييز وكما كان فصلت بمعنى ازالت بعضها عن بعض وما فانها في الاصل اسم لكل واحد من القطاع ثم نقل
الى الوقت لانهم يعرفون الاوقات بطلوع النجم ومنه قول الشاعر اقل التأجيل نجما اي شهرا قوله
او فصل فيها اي بين وخص فيها ما يحتاج اليه المخاطبون فالتفصيل والترقيع في الزمان فان فصيل
اياتها ليس مترتبا حتما على حكما يحسب ان كل هو مترتب يحسب الزمان فان التفصيل بالنسبة
في المدح بالنسبة الى الاحكام قوله او المدائح الاجتماعية اشارة في المجاز الى ان يراد بها نفس مفهوماتها لا انه
يراد بها الاخبار بمفهوماتها كما كان في جزاء الشرط والظاهر ان المراد من الترتيب هو مجرد التعقيب بالظهور
ان حقيقة التراخي منفية بين الاخبار ضرورة ان الاخبار والمفصل وقع عقيب الاحكام قوله صفة اخرى لكتاب فان احكمت في محل الرفع لانه صفة لكتاب كما كون نعتا لكتاب من لدن حكيم خبير
وان كان خبرا بعد خبر كون المصدر المرفوع من لدن حكيم خبير وان كان صلة معمولا لاحد المتعلقين مرسناقة
على سبيل التنازع يكون متعلقا بهما من حيث المعنى وكون المعنى احكمها حكيم وفصلها اي شرحها وبينها
خبير عالم بكيفيات الامور وعلى كل تعدير كون المضاف منه تعدير احكامها وتفصيلها فانه لما وصف كون
الزلها واحكمها وفصلها بانه ورد حكيما اي محكم الامور واضع كل شيء موضعه وبانه خبير لا يزيغ عنها
البالغة فلا يرد في الملك والملكوت الا ويكون عند خبره فان الخبير يعني العليم لكن العلم انما يضيف
الى المعلوم بانه ملم به حتى كأنه خبر في ويقتضي جهلا جيدا وكون الخبير انما من العليم وجود كل خبير
بعد العليم في قولك وهو العليم الخبير قوله باعتبار ما للاوامر والنواهي متعلق بقوله تقرير
فانه كثيرا ما ينزل الامر من امر خبير بترك على سنانه ناهي من ارتكاب ما نهى الا ترى ان الاحكام
تعرف بالتفصيل وتبيينها قوله لانه لا تبعد ان يعد ان يكون كلمة انه قوله الا تعبدوا او مصدرية موصلة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)